في هو احسن او حسن صحيح ونحو ذلك فينبغي أن تتفحص أنت تكثر جماعة أصول وتعتمد على ما اتفقت عليه
سوا بهما ينبغي فيه تشير الى علامة اشتراط ذلك وانما هو مستحب وهو كذلك ص جزم تنقل

قلت ولابن خير امتناع جزم نقل سوى مرويه اجماع

ش ما ذكره ابن الصلاح أن من أراد اخراج الحديث من كتاب من الكتب المعتمدة اختصر من كتاب مقابل بأصل ثبت
انما ذكره أن بعض الأئمة حكى الاجماع على انه لا يحل الجزم بنقل الحديث الا لمن له به رواية وهو الحافظ
أبو بكر محمد بن خير بن عمر الأموي الاشبيلي وهو خال ابي القاسم السهيلي فقال في برنامجه
المشهور وقد اتفق العلماء رحمهم الله على انه لا يصح لمسلم أن يقول قال رسول الله صلعم كذا حتى يكون
عنده ذلك القول مرويا ولو على أقل وجوه الروايات لقول رسول الله صلعم من كذب علي متعمدا
فليتبوأ مقعده من النار وفي بعض الروايات من كذب علي مطلقا دون تقييد فقولي
امتناع جزم مبتدأ ومضاف اليه واجماع خبره ص القسم الثاني الحسن

والحسن المعروف مخرجا وقد ⁂ اشتهرت رجاله بذاك حد
حمد وقال الترمذي ما سلم ⁂ من الشذوذ مع راو ما اتهم
بكذب ولم يكن فردا ورد ⁂ قلت وقد حسن بعض ما انفرد
وقيل ما ضعف قريب محتمل ⁂ فيه وما بكل ذا حد حصل

ش اختلف أقوال أئمة الحديث في حد الحديث الحسن فقال أبو سليمان الخطابي وهو حمد المذكور في أول
البيت الثاني الحسن ما عرف مخرجه واشتهرت رجاله قال وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي
يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء انتهى وزاد بعضهم في كلام بعض المتأخرين أن في قوله ما عرف مخرجه
احترازا عن المنقطع وعن حديث المدلس قبل أن يتبين تدليسه قال ابن دقيق العيد ليس في
كلام الخطابي كبير تلخيص وما لم يبلغ درجة الصحيح قال الشيخ تاج الدين التبريزي فيه نظر لانه اي ابن دقيق
العيد ذكر من بعد أن الصحيح أخص من الحسن قال ودخول الخاص في حد العام ضروري والتقييد بما
يخرجه عنه مخل للحد وهو اعتراض متجه وقال أبو عيسى الترمذي في العلل التي في أواخر الجامع وما
ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن فانما أردنا به حسن اسناده عندنا كل حديث يروى لا يكون في
اسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذا ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن قال
الحافظ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المواق خص الترمذي الحسن بصفة تميزه عن الصحيح فلا يكون صحيحا الا وهو
غير شاذ ولا يكون صحيحا حتى تكون رواته غير متهمين بل ثقات قال وظهر من هذا ان الحسن عنده ما ليس
صفة لا تخص هذا القسم بل قد تشركه فيه الصحيح فكل صحيح عنده حسن وليس كل حسن صحيحا قال أبو الفتح
اليعمري بقي عليه انه اشترط في الحسن أن يروى من وجه آخر ولم يشترط ذلك في الصحيح قلت
وسيأتي كلام ابن دقيق العيد بعد هذا بدون الصفحة انه لا يشترط في كل حسن أن يكون كذلك فتأمله وقوله
قلت وقد حسن بعض ما انفرد أي مما يرد على الترمذي حيث اشترط في
الحسن أن يروى من وجه نحو ذلك فقد حسن أحاديث لا تروى الا من وجه واحد كحديث اسرائيل

عن يوسف

عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلعم اذا خرج من الخلاء قال
غفرانك قال فيه حسن غريب لا نعرفه الا من حديث اسرائيل عن يوسف بن أبي بردة قال ولا
نعرف في هذا الباب الا حديث عائشة وأجاب أبو الفتح اليعمري عن هذا الحديث بأن الذي يحتاج الى مجيئه
من غير وجه ما كان راويه في درجة المستور ومن لم تثبت عدالته قال وأكثر ما في الباب أن الترمذي
عرف بنوع منه لا بكل أنواعه وقيل ما ضعف قريب محتمل فيه هذا قول ثالث في حد الحسن قال
ابن الجوزي في العلل المتناهية وفي الموضوعات الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث
الحسن ولم يسم ابن الصلاح قائل هذا القول بل عزاه لبعض المتأخرين وأراد به ابن الجوزي واعترض
ابن دقيق العيد على هذا الحد بأنه ليس مضبوطا بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره قال واذا
اضطرب هذا الوصف لم يحصل التعريف المميز للحقيقة وقال ابن الصلاح بعد ذكره هذه الحدود الثلاثة
كل هذا مستبهم لا يشفي الغليل قال وليس في كلام الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح انتهى
وهو المراد بقولي وما بكل ذا حد حصل أي وما حصل حد بكل قول من هذه الأقوال الثلاثة ص

وقال بان لي بامعان النظر ⁂ أن له قسمين كل قد ذكر
قسما وزاد كونه ما عللا ⁂ ولا بنكر او شذوذ شملا

ش أي وقال ابن الصلاح وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث جامعا بين أطراف كلامهم ملاحظا مواقع استعمالهم
فتنقح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان أحدهما الحديث الذي لا يخلو رجال اسناده من مستور لم تتحقق
أهليته غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه ولا هو متهم بالكذب في الحديث أي لم يظهر منه تعمد
الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه
من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله أو بما له من شاهد وهو ورود
حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير انه لم يبلغ
درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والاتقان وهو مع ذلك يرتفع عن حال من
يعد ما ينفرد به من حديثه منكرا قال ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذا
أو منكرا سلامته من أن يكون معللا وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي قال فهذا الذي
ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك قال وكأن الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن وذكر
الخطابي النوع الآخر مقتصرا كل واحد منهما على ما رأى أنه مشكل معرضا عما رأى أنه لا يشكل أو
أنه غفل عن البعض وذهل وقولي كل قد ذكر أي كل واحد من الترمذي والخطابي وقولي وزاد
أي ابن الصلاح والامعان مصدر أمعن من قول الفقهاء في التيمم أمعن في الطلب وكأنه مأخوذ من
الابعاد في العدو وفي التهذيب عن الليث ابن المظفر أمعن الفرس وغيره اذا تباعد في عدوه
وفي الصحاح أمعن الفرس تباعد في عدوه وحكى أنه من أمعن الماء اذا جرى وحكى غير ذلك وقد
بينته في الشرح الكبير ص

والفقهاء كلهم تستعمله ⁂ والعلماء الجل منهم يقبله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)